

# اجراءات لا بد منها قبل عقد المجلس الوطني

اطنحت في قطاع  
في المحرور  
ر من مصر  
يتمثلون في  
رمة من  
وسيط من  
التي  
٧ ديمار  
فع عادة  
التي  
ليس في  
اكان  
وشقة  
بنار اردني

بشر الا للممارسة الاسرائيلية لهذه  
الصادرة كتملكه امام نطسها .  
لهذا بحقي من بطن ان دورة  
المجلس الوطني الفلسطيني ستكون  
منحاة من تانوات بعض السياسات  
المرسة ، وخاصة المنسنة منها .

وامامها للمشاركة بترك مقاعد خالته لها  
في اللجنة التنفيذية والهيئات الاخرى  
وبصارت اخرى من الضروري نرحمة اتفاق  
عدن الى صنع وقرارات ذات طابع سعفدي  
فيل التوجه الى دورة المجلس الوطني  
حيث يكون دور هذا المجلس مجرد  
اقرارها واصفا الصنعة السرعة علمها .  
وتصهاصمة هذه المسألة لا من زاوية  
وجود احتمالات لتفسيرات مختلفة  
لمدلولات اتفاق عدن وحس بل ولان  
اعضا المجلس الوطني فادمون من بلدان  
مختلفة ولهم مصالح فيها وسرعون في  
العودة اليها . وهم بالتالي معرضون  
لضغوط ضمانية تأخذنفس الخطوط التي  
تقاطع فيها سياسات الدول العرسة .  
وليس خافيا ان هناك دولا عرسة  
معمية باقتال اتفاق عدن ، والتهميد ،  
مجددا ، لاستئناف الاعتماد على  
المنازح الامريكية بعد انتخابات  
الرياسة هناك . وتؤكد الناطق الرسمي  
للخارجة الامريكية على مبادرة ريفان  
مسانة الذكرى الثانية لاعلانها ،  
واشارته على انها ما زالت حجة دلالة  
واضحة على ان الادارة الامريكية ما زالت  
وانفة من ان "اصفاها " في المنطقة  
مستعدون للتعامل مع هذه المبادرة  
خصوصا وان الناطق الرسمي الامريكي لم

وحتى لو عقد المجلس الوطني  
بدون اشتراك كل الاطراف الفلسطينية  
فيه فحسب ان لا نتخذ اجراءات او قرارات  
تتعلق بالباب امام الاطراف التي قد لا  
تستزك في الدورة الجديدة ، وامام  
الحاجة لمواصلة الحوار معها .  
ان الدورة المقبلة للمجلس الوطني  
الفلسطيني تواجه عدة مسائل هامة قد  
يتوقف على حلها توفير القرض لاعادة  
فقالية منطقة التحرير ، وقد وضع اتفاق  
عدن حلولا سياسية وتنظيمية لمختلف  
الماخذ والنواقص التي برزت خلال مسيرة  
السنوات الماضية . وهذه الحلول ينبغي  
بلورتها في صيغ علمية قبل انعقاد  
الدورة الجديدة بحيث يجري الاتفاق  
سلفا وخفييا على تركب اللجنة التنفيذية  
لمنظمة التحرير ، والهيئات الاخرى التي  
نص اتفاق عدن على اتانها .  
ان ذلك ضروري منعا لاية التنازات  
او تفسيرات غرسة من طراز ان كلمة  
"كافة" لا تعني كل . وان النص الوارد  
في اتفاق عدن حول تشل "كافة"  
اجنحة المجلس الوطني في اللجنة  
التنفيذية لا تعني كل هذه الاجنحة !  
وحتى لو لم تشارك بعض هذه الاجنحة في  
الدورة القادمة فان مصالح الوحدة  
الوطنية تقضي بابعاء المجال مفتوحا

## بقلم بشير البرغوثي

ان اتفاق عدن بشقه السياسي  
والتنظيمي يلق الباب امام احتمالات  
مماثلة للمنازح الامريكية ، وحتى تكون  
قرارات المجلس الوطني في الدورة  
المقبلة منسجمة مع روحه ومضمونه ينبغي  
الاتفاق سلفا عليها وعلى الاجراءات  
الضرورية لوضعها موضع التطبيق ولضمان  
موافقة المجلس عليها . وهذا يستدعي ان  
تكون الاطراف الموقفة على اتفاق عدن  
متفقة وملزمة تجاه تلك القرارات  
والاجراءات قبل عقد الدورة الجديدة .  
وهذه مهمة لا تقل اهمية عن اتفاق  
عدن نفسه ، بل انه لا يجوز الفصل بين  
الاتفاق وبين القرارات والاجراءات اللازمة  
لتطبيقه .

تجربة الدورات  
من الخلافات التي نشأت  
في الجهد والضحايا  
المكبث على حروف اتفاق  
لا يتزك مجال لاية  
معارضة حول مدلولاته ،  
ذلك قبل انعقاد الدورة  
التي لاية ففاجأت او تفسيرات  
عليها الاطراف الذاهبة  
في المنظر .  
بما هو ضروري ان يكون هناك اتفاق على  
لتنشيل عملية  
المحاوية من الجديدة قبل انعقادها ،  
تقرير الاتفاق ولنترزم به الاطراف  
لعمين السور  
وطالبت  
الاخصامي

# التأكيد الأميركي لمشروع ريفان

## يعيد الحياة له أول لصدقية لمؤيديه

ومثلما دلت تجربة لبنان على  
انه من المستحيل فرض حل ، او  
انجاح مشروع يتجاهل الاطراف  
المعنية ويتعارض مع مصالحها ،  
كذلك الامر ، وبصورة اكثر خطورة  
في غير الممكن التوصل الى  
حل عادل دون مشاركة سوريا  
ومنظمة التحرير الفلسطينية  
والاتحاد السوفيتي والوساط  
الاخرى المعنية بالنزاع في هذه  
المنطقة .  
والتأكيد من قبل الرسميين  
الاميركيين على ان مشروع ريفان  
ما زال حيا وهو اشارة بالقول "عزلة"  
ولو طارت " بنف النظر عن عدد  
والقاب الذين تلقوا هذا التأكيد

التظاهر بغير ذلك .  
وإذا كانت الادارة الامريكية  
معنية فلا بتحقيق سلام عادل في  
هذه المنطقة ، وهذا ما تدحسه  
مختلف الممارسات الامريكية  
الرسمية ، فان عليها الموافقة على  
انعقاد المؤتمر الدولي كاطار  
لحل المشكلة القائمة المسماة مشكلة  
الشرق الاوسط

ولما كان انصار مشروع ريفان  
بخصوص القضية الفلسطينية  
ينتظرون "نجاح" مشروع ريفان في  
لبنان حسب تصريحاتهم واستنادا  
الى الوعود الامريكية لهم فان قبر  
مشروع ريفان في لبنان كان هو ، في  
الواقع العملي ، قبر مشروع ريفان  
الخاص بالقضية الفلسطينية رغم  
مختلف التبرجات ومحاولات

النوى ، هذه الادارة باتت الان  
بحاجة الى اضافة "مسحة" ولو  
خفيفة من النجاح على سياستها  
الخارجية من خلال التظاهر بوجود  
مشروع لديها لحل مشكلة الشرق  
الاقوسط وان هذا المشروع لم يمت ،  
وهي ، ايضا ، بحاجة الى تجديد  
الحديث عن هذا المشروع في  
مواجهة التأييد العربي والدولي  
الواسع للمبادرة السوفيتية الخاصة  
بالشرق الاوسط والتي تتضمن  
الدعوة الى عقد مؤتمر دولي  
تشارك فيه مختلف الاوساط  
المعنية بالنزاع .

في ايام الذكرى الثانية  
في مبادرة ريفان بخصوص  
التي اعتبرت في  
الاطراف  
الامارة "نحو اجابيا" في  
امقتل  
ب ان  
انقضا  
ب عدم  
ب عدم  
اطلق  
ددت  
بيرة  
في "تجوم"  
الاعلام  
بكافة  
مضوا  
نتائج  
تا انه  
ثل  
الاتفاق  
انقضا  
لجنة  
مطابقين  
المبادرة

# حماية احتكار موظف في الحكم العسكري وراء منع المتاجرة بالزعتز

ويقول بيورام ان كل مشاكل  
الزراعة اساسها منطقة (بهودا  
والسامرة) وتبدأ المشكلة حين  
يحاول هؤلاء تسويق انتاجهم  
في الاسواق الاسرائيلية ولذلك  
يجب اقفال الباب في وجوههم .  
واعترف بيورام بن زيف ان  
اباه قد شارك في جلسات الادارة  
العسكرية الخاصة بتسويق الزعتز  
والتي صدر عنها امر المنع المذكور  
وذلك لاحتمار اسواق القدس  
والمناطق المحتلة الاخرى وفرضت  
بذلك غرامة ٢٥٠ الف شاقل على  
المخالفين لهذا القرار .  
ويدافع عن هذا القرار فيقول  
ان التسويق عن طريق العائلة  
فقط يضمن مراقبة الانتاج كما انه  
يضمن اسعارا جيدة كي يكون هذا  
الانتاج مربحا من الناحية التجارية  
، ويدافع عن حق العائلة في ذلك  
وهي التي بذلت الجهود والمبالغ  
الطائلة في تطوير نبتة الزعتز !  
وهكذا تم اعتقال هذه النبتة  
الكرمية المتواضعة صديقا الفقرا  
والمسحوقين .

كشفت صحيفة (كول هعبر) الاسرائيلية النقاب عن الدافع الحقيقي  
الذي حدا بإدارة الحكم العسكري الى اصدار امرها رقم ٢٩٣ قبل سنوات  
بمنع المتاجرة بالزعتز الا باذن رسمي .  
ويتضح من المقال المنشور في  
الصحيفة المذكورة حول الموضوع  
ان ادعاء سلطات الحكم العسكري  
في حينه بان قرارها جاء للمحافظة  
على هذه النبتة لثلا تزول هو  
ادعاء باطل وان الهدف الاساسي  
كان لضمان احتكار عائلة يهودية  
تتاجر بها للاسواق في المناطق  
المحتلة هي عائلة "بن حيروت"  
من موشاب ألون في الجليل .  
ويظهر من التحقيق المذكور

هذا الاصرار من جانب الادارة  
الامريكية على التصك بمبادرة  
ريفان التي تنتكر لحق الشعب  
الفلسطيني في تقرير المصير ، بل  
وتعطي نفسها هذا الحق نيابة عنه  
بتأكيد ضرورة ارتباط "الكيان"  
الفلسطيني بالاردن ، هذا الاصرار  
يشير الى عزلة السياسة الامريكية  
عن الواقع ، وعدم قدرتها على  
استخلاص الاستنتاجات من تجربتها  
في لبنان ، واعتمادها اسلوب  
الاكراه والقوة طريقا لتنفيذ  
مخططاتها في هذه المنطقة كما في  
مناطق اخرى من العالم .  
فلقد بينت التجربة اللبنانية  
ان الولايات المتحدة لا تستطيع  
فرض حل في لبنان على حساب  
غالبية سكانه ، ويتعارض مع المصالح  
المشروعة لسوريا وللحركة الوطنية  
اللبنانية والعربية المتحالفة مع  
الاتحاد السوفيتي . وظهر جليا ان  
الحل الذي يعيد السلام  
والاستقلال الى لبنان هو ذلك  
الذي توافق عليه هذه الاطراف  
والذي تعمل من اجله .

ان ابن هذه العائلة المدعو زئيف  
والذي عمل لمدة ١٢ عاما في  
الادارة العسكرية في المناطق  
المحتلة قد قام بترأس طاقم  
تجارب لتطوير نبتة الزعتز البرية  
بحيث يمكن زراعتها وتسويقها  
تجاريا ، وقد اقلحت هذه التجارب  
التي جرت في مزرعة تقع في قضاء  
جنين قبل ثلاث سنوات ونقلت

بمادة العودة للحديث  
المبادرة في خضم معركة  
بإرادة الامريكية . فادارة  
في واجهت اخفاقات  
ببعضها الخارجية في  
المنظمة قاطنة اقتصادية  
السوفيتي وبولونيا ،  
بعضها العدوانية من مثل  
بعض المنتظمة العدى في  
بمبادرة في تطبيق برنامج  
بمنهج سياق التسلسل